إتحاد الصناعات المصرية والالمانية يبحثان

من يفوز بكعكة الاستثمارات الالمانية

كانت المناسبة توقيع بروتوكول تعاون بين اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعات الالمانية..
وكان الهدف الابعد فتح مجال اكبر للتجارة والاستثمار الالمانى.
هذا ماجمع اربعين من رجال الاعمال المصريين فى مدينة كولون الالمانية.
جمعهم ايضا حماس وتحدي على المستوى الخاص والشخصى لأثبات نجاح اتحاد الصناعات بقياداته وبتشكيله الجديد فى أول مهمة رسمية له.
وإذا كان بروتوكول التعاون هو مقياس نجاح المهمة فقد نجحت.
وإذا كان الحضور من الجانبين - كما وكيفا - مقياسا للنجاح فقد نجحت المهمة.
أما إذا كانت زيادة حجم الاستثمارات الالمانية في مصر هي مقياس النجاح فإن تلك الزيارة ماهى إلا خطوة فى مشوار طويل بدأه اتحاد الصناعات وعليه استكماله - ليس بمفرده - ولكن بمصاحبة اطراف عديدة فى طريق صعب وطويل ولكنه يستحق التعب والمعاناة. فإذا كانت الاستثمارات الألمانية فى الخارج قد بلغت ٢٠٠ مليار مارك لم يذهب منها إلا ١٦٠ مليونا إلى مصر فإن الامر يحتاج إلى وقفة. وقفة سريعة لتخطى العوائق والدخول إلى حلبة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات.
الأمر لن يخرج عن سببين «.. هكذا قال رئيس اتحاد الصناعات الالمانية مشيرا إلى ضالة حجم الاستثمارات الالمانية فى مصر..
إما أن ظروف الاستثمار فى مصر غير ملائمة وإما أن هناك نقصا فى المعلومات عن السوق المصرى»
بهذه الكلمات حدد هنكل - رئيس اتحاد الصناعات الالمانية - المشكلة وبهذه الكلمات وضع جدول الاجتماعات والقى بالكرة فى ملعب الوفد المصرى. ولقناعة رجال الاعمال المصريين بتحسن مناخ الاستثمار فقد ركزوا على ايضاح تلك الصورة وسد مايوجد من نقص فى معلومات المستثمرين الالمان عن السوق المصرية.
فماذا قالوا؟

رسالة المانيا:
شهيرة الرافعى

المهندس سليمان رضا وزير الصناعة اشار فى كلمته خلال الجلسة الافتتاحية ليوم الاعمال المصرى الالمانى إلى أن مصر بعد أن أتمت بنجاح المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى والخاصة بالجوانب المالية والنقدية فان التركيز حاليا سيكون على خلق مناخ استثمارى افضل وتدعيم الدور الذى يقوم به القطاع الخاص واتخاذ خطوات أكبر فى مجال تحرير التجارة الخارجية.
كما اشار وزير الصناعة إلى مؤشرات نجاح برنامج الاصلاح فقال أن معدل التضخم انخفض خلال السنوات الماضية من ٢١٪ إلى اقل من ٥٪ واضاف أن الاحتياطى النقدى وصل إلى أكثر من ١٨ مليار دولار وقال أن الحكومة تستهدف خلال المرحلة القادمة تحقيق معدل نمو يتراوح مابين ٦ - ٧٪.
وفى اطار استعراض مزايا وحوافز الاستثمار فى مصر اشار المهندس سليمان رضا إلى الاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها مشروعات المدن الصناعية الجديدة واطلاق حرية تملك المشروعات للاجانب وكذلك حركة رؤوس الاموال المحلية أو الاجنبية المباشرة.
وقال انه عن طريق وسائل جذب الاستثمارات المختلفة فقد بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال العام الحالى ١.٧ مليار دولار ووفق ماتذكره تقارير صندوق النقد الدولى فانه من المتوقع ان يصل هذا الرقم إلى ٢ مليار دولار فى العام القادم.
كما أكد وزير الصناعة أن مصر تنتهج عدة سياسات للوصول إلى معدلات النمو والتنمية المطلوبة اولها الاندماج فى الاقتصاديات العالمية وتعظيم فرص الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة فى العالم وعلى الجانب الاخر فى النطاق المحلى فإنه يتم اتخاذ عدة خطوات لتبسيط الاجراءات المتعلقة بعمل القطاع الخاص فى كافة المجالات. وفى هذا الاطار يوجه ايضا الاهتمام إلى التدريب وتنمية الموارد البشرية.
وعن العلاقات المصرية الالمانية تحديدا فقد وصفها وزير الصناعة بانها علاقات متميزة حيث تعتبر المانيا ثانى اكبر دولة مصدرة لمصر بعد الولايات المتحدة الامريكية اذ بلغ حجم صادراتها ٢.٥ مليار مارك خلال العام الماضى فى حين لم تتعد الصادرات المصرية إلى المانيا اكثر من ٤٥٠ مليون مارك وهو الامر الذى - وفقا لكلام الوزير - يجب أن يعمل الطرفان على اصلاحه والاهتمام بايجاد الاليات والاساليب اللازمة لازالة ذلك العجز فى الميزان التجارى بين البلدين.
أما وزير الاقتصاد الالمانى فقد ركز فى حديثه على نقاط لم يكن احد من رجال الاعمال المصريين مستعدا لها بينما مر مرورا سريعا على نقاط اخرى كات قد اخذت من الوفد المصرى ساعات طويلة من النقاش حول الطريقة المثلى لمعالجتها.

ونوضح...

إلى اللقاء فى الدوحة

تحدث جونتر ريكسروت عن المؤتمر الاقتصادى بالدوحة وكانه امر قد حسم بالفعل ولايحتاج إلى مزيد من المناقشات. ولم يتطرق إلى المشكلات السياسية العديدة التى تواجه المنطقة ولاإلى عواقبها بالنسبة إلى عملية السلام ولاتاثيراتها على العلاقات الاقتصادية فى المنطقة وانما قال: «اننا سنتقابل فى الدوحة وسنبحث مع الدولة العربية واسرائيل مستقبل العلاقات الاقتصادية الاقليمية العلاقات الأوروبية فى الشرق الاوسط» واكد أنه سيذهب إلى الدوحة على رأس وفد كبير من رجال الاعمال الالمان لبحث فرص الاستثمار والتجارة فى المنطقة وانه يتطلع إلى مقابلة الوفد المصرى هناك.

ولأن الوفد المصرى بشقيه الحكومى

جونز ريكردت

هانز اولاف هنكل

٢٠٠ مليار مارك استثمارات المانية في العالم نصيب مصر منها ١٦٠ مليونا

د٠عبد المنعم سعودى

م٠سليمان رضا

وغير الحكومى لم يكن مستعدا لاثارة هذه القضية فلم يرد بالنفى ولاالايجاب على تلك الدعوة.

أما ماستعد له رجال الاعمال المصريين من ردود حول الحادث الذى تعرض له السائحون الالمان فى القاهرة فقد مر عليه وزير الاقتصاد الالمانى سريعا وقال بحزم أن الحكومة المصرية تعمل على استقرار واستتباب الامن « واننا لن نسمح لاية حوادث فردية بالتاثير على العلاقات الثنائية بين البلدين».نفس المعنى اكده بصورة اكثر صراحة هنكل - رئيس اتحاد الصناعات الالمانية - ردا على الدكتور نادر رياض حين ابدى اسفه لما وقع للسائحين الالمان وقد م تعازيه لاسر الضحايا هنا قال هنكل موجها حديثه إلى الوفد المصرى كله لاتعتذروا عما حدث. انكم لستم مسئولين عنه وهذه الاحداث تقع فى كل مكان فى العالم حتى فى المانيا فقد شهدنا حوادث مماثلة للجاليات التركية فى المانيا.

وفى اطار العلاقات بين مصر والمانيا اشار وزير الاقتصاد الالمانى إلى انه بالنسبة لدول شمال افريقيا فإن مصر تعتبر من اهم الشركاء التجاريين لالمانيا وقال أنه يمكن لمصر الاستفادة من خبرات الشركات الالمانية خاصة المتوسطة منها ذات الخبرات والخبرة فى مجالات البيئة والمقاولات والنقل.

بيروقراطية جمركية

وفى حين اشاد ريكسروت بالخطوات التى اتخذتها مصر نحو تحرير الاقتصاد المصرى والتى ادت الى نجاحات عديدة فى تحقيق معدل نمو اقتصادى متميز فقد اكد الوزير الالمانى ان هناك المزيد من الخطوات التى يجب على مصر اتخاذها لتحقيق مزيد من الجذب الاستثمارى وفى مقدمة ذلك القضاء على الروتين والبيروقراطية ودعا الجانب المصرى الى العمل على ازالة هذه الامور المعوقة للاستثمار واوضح ان هناك امكانيات كبيرة لزيادة الصادرات المصرية الى المانيا بشرط اجراء دراسات جيدة للسوق الالمانية حتى يتمكن المصدرون المصريون من النفاذ اليها. نفس المعنى اكده هنكل - رئيس اتحاد الصناعات الالمانية وقال انه مازالت هناك قضايا لابد من تناولها لاعطاء دفعة حقيقية للاستثمارات الاجنبية فى مصر وذكر منها التقدم فى برنامج الخصخصة وايضا حل المشكلات التى اثارها الجانب الالمانى.

والواقع انه على رغم مايتسم به الالمان من صراحة ووضوح فانهم فى ذلك اللقاء لم يعرضوا لما يواجههم من مشاكل الا من بعيد . فعلى سبيل المثال اثار احد الحاضرين مايلاقيه من متاعب فى التعامل مع الجمارك من عوائق بيروقراطية وقال انه فى بعض الاحيان يتطلب اجراء جمركيا واحدا الى اكثر من عشرين توقيعا ووصف المستثمر ذلك بانه اكبر عائق امام الحركة التجارية